



اللجنة التونسية للتحاليل المالية
Commission Tunisienne des Analyses Financières
Tunisian Financial Analysis Committee

تونس، في 22 فيفري 2019

بيان

عقدت مجموعة العمل المالي (GAFI) اجتماعها العام بباريس في الفترة من 17 إلى 22 فيفري الجاري وقد تمّ النظر في ملف متابعة تنفيذ تونس لخطة العمل التي تم اعتمادها في نوفمبر 2017 لتلافي أوجه القصور التي تشكو منها المنظومة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

و خلاص الاجتماع العام إلى أنّ تونس حققت خطوات نحو تحسين منظومتها لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب باتخاذ عديد الإجراءات التصحيحية على غرار القانون الاساسي عدد 9 لسنة 2019 المؤرخ في 23 جانفي 2019 المنقح والمتمم للقانون الاساسي عدد 26 لسنة 2015 المؤرخ في 7 أوت 2015 المتعلق بمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال و الأمر الحكومي عدد 72 لسنة 2019 المؤرخ في 1 فيفري 2019 المتعلق بتنفيذ قرارات مجلس الأمن المتعلقة بتجميد أموال الإرهابيين و مكافحة تمويل انتشار التسلح والأوامر التطبيقية للقانون عدد 52 لسنة 2018 المؤرخ في 29 أكتوبر 2018 المتعلق بالسجل الوطني للمؤسسات والمؤرخة في 21 جانفي 2019.

ونظرا لأنّ هذه النصوص الجوهرية صدرت بعد اجتماع 16 جانفي 2019 وقيل تاريخ الاجتماع العام للـ GAFI بفترة وجيزة، لم يتسن لخبراء مجموعة العمل المالي التدقيق بشكل كاف وكامل في امتثال تلك النصوص للمعايير الدولية والتأكد من شروع الجهات التونسية المعنية في التطبيق الفعّال لتلك النصوص، بالإضافة إلى ضرورة أن تقدّم السلطات التونسية ما يفيد استكمال تطبيق كل من المحامين و عدول الإشهاد والخبراء المحاسبين الالتزامات المحمولة عليهم في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وعليه طلب الاجتماع العام من تونس تقريراً خامساً بخصوص تنفيذ خطة العمل في غضون شهر أفريل 2019 متضمناً المؤشرات والبيانات التي تؤكّد:

- 1- استكمال تطبيق كل من المحامين و عدول الإشهاد والخبراء المحاسبين الالتزامات المحمولة عليهم في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- 2- دخول منظومة السجل الوطني للمؤسسات حيز النفاذ وتوفير معلومات دقيقة ومحيّنة حول المستفيد الحقيقي و وضع هذه المعلومات على ذمة جهات إنفاذ القانون.
- 3- تطبيق منظومة العقوبات المالية المستهدفة ذات الصلة بتمويل الإرهاب موضوع الأمر الحكومي عدد 72 المؤرخ في 1 فيفري 2019 بشكل فعّال خاصة من قبل الأعمال والمهنة غير المالية ومزيد متابعة قطاع الجمعيات.
- 4- تطبيق المؤسسات المالية والأعمال غير المالية المحددة لمنظومة العقوبات المالية المستهدفة ذات الصلة بتمويل انتشار التسلح موضوع الأمر الحكومي عدد 72 المؤرخ في 1 فيفري 2019.

وفي ما يلي بيان مجموعة العمل المالي بخصوص تونس:

« Tunisia: Since November 2017, when Tunisia made a high-level political commitment to work with the FATF and MENAFATF to strengthen the effectiveness of its AML/CFT regime and address any related technical deficiencies, Tunisia has taken steps towards improving its AML/CFT regime, including by beginning direct supervision of high-risk DNFBPs and enacting decrees to establish the National Registry of Companies and a decree for its proliferation finance-related targeted financial sanctions regime. The FATF has not yet fully reviewed these due to their very recent nature. Tunisia should continue to work on implementing its action plan to address its strategic deficiencies, including by: (1) fully integrating the DNFBPs, particularly lawyers, accountants and notaries, into its AML/CFT regime; (2) maintaining comprehensive and updated commercial registries and ensuring the effective collection of accurate and up-to-date beneficial ownership information is available for law enforcement; (3) demonstrating that its terrorism-related TFS regime is fully functional, especially amongst the DNFBPs, and that it is appropriately monitoring the association sector; and (4) ensuring an adequate proliferation finance-related targeted financial sanctions regime and its implementation. »

اللجنة التونسية للتحاليل المالية